العريضة المشتركة للمحامين الأوروبيين"ELDH" ومنظمة تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان "كوديسا CODESA"
حرة غربية صحراء أجل من – الغربية الصحراء في الثروات ونهب الاحتلال من عامًا خمسون.

القانون لأحكام سافر خرق في مواردها واستغلال الغربية الصحراء احتلال المغرب يواصل ،عقود خمسة منذ الدولي ودو الأوروبي الاتحاد إلى بالنداء نتوجه ،الأوروبيون المحامون ،ونحن لة لحملهم ،المتحدة الأمم وإلى الأعضاء ، الأوروبي للاتحاد التابعة العدل محكمة لقرارت والامتثال ،الإنسان لحقوق الكونية وبالمبادئ الدولي بالقانون الالتزام على أن يجب الغربية الصحراء في الاستعمار إن :فيه لبس لا موقف تبني خلال من وذلك ينتهي.

الاستشاري رأيها في الدولية العدل محكمة أكدت وقد .الصحراوي الشعب إلى حصريًا تعود الغربية الصحراء على السيادة إن المتحدة الأمم قائمة ضمن مدرجًا يزال ما الذي ، الغربية الصحراء في على سيادة أي يملك لا المغرب أن 1975 عام الصادر .الاستعمار تصفية مسار استكمال انتظار في ،الذاتي بالحكم المتمتعة غير للأقاليم

بوصفها – البوليساريو جبهة واجهت وقد .1975 أكتوبر في الغربية الصحراء المغرب اجتاح ،الإسباني الاستعمار إنهاء عقب إطلاق وقف اتفاق بموجب إلا تتوقف لم طويلة حرب اندلاع إلى أدى مما ،الغزو هذا – الصحراوية الوطني التحرر حركة ذلك أفشل المغرب أن غير .المصير لتقرير استفتاء بإجراء صريح بالتزام مقرونًا ،المتحدة الأمم برعاية 1991 سنة النار في الحرب تجددت ،واليوم .علنية بصورة النار إطلاق وقف انتهاك إلى 2020 سنة منذ عمد ثم ،ممنهج نحو على الاستفتاء المقلق وصمته الدولي المجتمع تقاعس ظل

خمسون عامًا من الاحتلال غير المشروع خلّفت:

1. **انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان**
   - ،ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، تشمل التغيير الديمغرافي القسري، القمع السياسي، الاغتيالات .والاعتقالات التعسفية واسعة النطاق
   - فرض الرقابة والمضايقة والعنف ضد الناشطين، مع إسكات منظمات حقوقية مثل".كوديسا"
   - .لجوء المغرب إلى استخدام الطائرات المسيّرة ضد المدنيين، في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني

2. **التهجير القسري والانقسام المجتمعي**
   - نصف الشعب الصحراوي يعيش في مخيماتاللاجئين الصحراويين ،بالجزائر في ظروف مناخية قاسية .فيما يعيش النصف الآخر تحت الاحتلال أو في المنافي
   - أجيال كاملة نشأت في وضعية انعدام جنسية، محرومة من يقين العودة إلى الوطن، ما يعمّق الإحباط .ويغذي عوامل عدم الاستقرار
   - .فرض سياسات الولاء القسري في الأقاليم المحتلة يقوّض حق الشعب الصحراوي في الهوية والكرامة

3. **النهب المنظم للثروات الطبيعية**
   - .استغلال مكثف للفوسفات والثروات السمكية والموارد الزراعية في خرق واضح للقانون الدولي
   - استمرار مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في إبرام صفقات تجارية غير مشروعة، رغم الأحكام المتكررة الصادرة عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، وآخرها في أكتوبر 2024 التي .قضت ببطلان تلك الاتفاقيات
   - .إن الانخراط في هذه الممارسات يرقى إلى مستوى التواطؤ في جريمة الاحتلال

4. **تغليب المصالح الجيوسياسية على مقتضيات العدالة**
   - تواصل الحكومات الأوروبية التزام الصمت، مُفضِّلةً المصالح التجارية وضبط الهجرة والتحالفات .الاستراتيجية على حساب احترام القانون الدولي

- تتعمّد القوى الدولية التعامل مع قضية الصحراء الغربية كمنطقة عمياء جيوسياسية، متجاهلةً عن علم الآثار المدمّرة للنزاع على استقرار المغرب العربي ومنطقة الساحل

5. **صمود المقاومة وتجدّد الأمل**

- بالرغم من سياسات القمع، يظل نضال الشعب الصحراوي من أجل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير قائمًا وراسخًا.
- النساء الصحراويات يضطلعن بدور محوري في الحفاظ على تماسك المجتمع داخل المخيمات، وفي قيادة جهود المقاومة.
- وتستمر حركة التضامن العالمية في تعزيز مطلب الصحراويين في الحرية والعدالة والديمقراطية.

ندعو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى:

- فرض احترام القانون الدولي من خلال التمسك بحل ديمقراطي قائم على استفتاء تقرير المصير، كما نص عليه اتفاق وقف إطلاق النار لعام 1991.
- رفض مزاعم المغرب بالسيادة أو أي محاولة لفرض تقسيم أحادي الجانب أو ما يسمى بـ"مخطط الحكم الذاتي"، باعتبارها جميعًا انتهاكات لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.
- ضمان التطبيق الفعلي لأحكام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي عبر وقف جميع الأنشطة الاقتصادية التي تستغل موارد الصحراء الغربية المحتلة، وإلزام الحكومات والشركات الأوروبية بالتقيد بها.
- توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) لتشمل رصد ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الإقليم المحتل.
- إدانة الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان، والمطالبة بالإفراج الفوري عن السجناء الصحراويين، بما فيهم مجموعة أكديم إيزيك، والتحقيق في جرائم استهداف المدنيين بالطائرات المسيّرة.
- تقديم مساعدات إنسانية عاجلة – خاصة الماء والغذاء – إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين بالجزائر، حيث تتفاقم الأوضاع بفعل التغير المناخي ونقص التمويل.
- إنشاء آليات للمساءلة الدولية، من بينها هيئة مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان، وتقارير دورية يصدرها البرلمان الأوروبي حول تنفيذ أحكام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي.
- ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية فعلية عبر ربط اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وسائر العلاقات الثنائية باحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية.

الخاتمة

الصحراء الغربية هي آخر مستعمرة في إفريقيا خمسون عامًا من الاحتلال هي خمسون عامًا من الظلم غير المقبول. إن القانون الدولي واضح: للشعب الصحراوي الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والسيادة على أرضه وموارده. وعلى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء واجب قانوني وأخلاقي بالتحرك الحاسم، ووقف التواطؤ في الاحتلال غير الشرعي الذي يمارسه المغرب.

إن اللحظة الراهنة لا تحتمل التأجيل على أوروبا أن تقف إلى جانب صحراء : غربية حرّة وذات سيادة يقرر شعبها مصيره

Contact: secretary-general@eldh.eu, or codesa.ws@gmail.com